واشنطن: لا حل عسكري في اليمن

هل فقدت واشنطن البوصلة الناجعة في اليمن؟

الأمناء/ خاص:

أثار تصريح لوزير الخارجية الأمريكي "أنتوني بلينكن" مؤخرًا، عن أنه لا حل عسكري للصراع في اليمن، تساؤلات عن جدوى هذا التوجه في مواجهة الإرهاب الحوثي الذي تخطى كل الخطوط الحمراء.

بلينكن قال في تلك التصريحات، إنه لا يوجد حل عسكري للصراع اليمني والطريق الوحيد للمضي قدمًا هو من خلال الحوار، ودعا كل الأطراف إلى المشاركة الكاملة والهادفة وبحسن نية في المشاورات الجارية برعاية الأمم المتحدة.

وصرّح الوزير الأمريكي، بأنّ المشاورات السياسية الجارية في سلطنة عمان، توفر فرصة ثمينة لليمنيين لمناقشة رؤية متجددة لحل سياسي للصراع في اليمن.

تصريحات بلينكن جاءت بعد إعلان المبعوث الأممي إلى اليمن هانس جرونبيرج، عن مشاورات واسعة مع عدد كبير من الشخصيات الممثلة للأحزاب في سبيل بحث الحلّ السياسي للحرب الراهنة.

تعكس تصريحات بلينكن جانبًا من رؤية الولايات المتحدة ونظرتها لكيفية إنهاء الحرب في عامها الثامن، وقد خلّفت أزمة إنسانية قاتمة يعاني منها ملايين السكان، فالرؤية الأمريكية تستند إلى استبعاد الحل العسكري.

توجُّه كهذا يثير الكثير من التساؤلات حول جدول انتظار المليشيات الحوثية لتنخرط في مسار عملية سياسية، فالمليشيات تعتمد في بقائها على التصعيد العسكري عملاً على إطالة أمد الحرب، وتعي على ما يبدو أن أي عملية سياسية ستخرجها من الساحة وتجهض أجندتها التآمرية.

في مقابل ذلكَ، فإن الضغط العسكري الحوثيين أمر جوهري في إطار تفكيك إرهاب المليشيات، لكن هذا في الوقت نفسه لا يعني تلاشي فرص العملية السياسية، لكن الانخراط في المسار يتوجب أن يلي محاصرة المليشيات الحوثية عسكريًا.

يعني ذلك أن حل الأزمة الراهنة هو نصفه سياسي ونصفه عسكري، فبدون لجم المليشيات وتفكيك إرهابها، سيكون من الصعوبة بمكان المضي قدمًا في إطار عملية سياسية ناجعة تتفادى مثلاً مسار اتفاق السويد الذي تم التوصل إليه في ٢٠١٨، وشكّل فرصة قوية للحوثيين لإعادة ترتيب الصفوف وليس مقدمة لحل شامل.

الحرب الشاملة على الجنوب.. نظرة على الاحتلال بالمنظمات والجمعيات

الأمناء/ خاص:

لا تتوقف ما تُسمى بالشرعية عن محاولة استهداف الجنوب، وتحديدًا العاصمة عدن، ليس فقط عبر محاولة ضربه أمنيًا بالمعنى المعروف للاعتداءات، لكن أيضا عبر التحايل عليه من خلال الزج بمنظمات وجمعيات تتبع حزب الإصلاح الإخواني.

هذه المنظمات، التي تطفو على السطح بين حين وآخر، وتظهر في الجنوب تحت مظلات وهمية، إذ ليس بالضروري أن تعلن تبعيتها لحزب الإصلاح مباشرة، لكنها تعمل على تنفيذ أجندته الخبيثة ومن ثم يُشكل الأمر عدوانًا غاشمًا ضد الجنوب.

وبشكل مباشر، تعمل المنظمات التي تتبع حزب الإصلاح على الزج بعناصر إرهابية تكون مهامها تنفيذ عمليات إرهابية في الجنوب، بغية ضرب أمنه واستقراره، وقد لوحظ في الأيام القليلة الماضية أن عناصر حزب الإصلاح روّجت كثيرًا لهذه التنظيمات، في محاولة لاستقطاب حاضنة لها على الأرض.

وتعتمد هذه التنظيمات، على استخدام عبارات تلعب على استجداء المواطنين عبر مصطلحات تلامس البُعد الديني لدى المتلقي، ومن ثم يُفتضح أمر إرهابها ضد الجنوب، عندما تشارك في الدفع بعناصر إرهابية تُشكل تهديدًا خطيرًا ضد الجنوب على مدار الوقت.

الخطة الإخوانية في هذا الصدد، تمثّل محاولة لإيجاد نفوذ طويل الأمد لحزب الإصلاح في الجنوب، عبر صناعة أذرع سياسية خبيثة تكون مهمتها الرئيسية هي ضرب الجنوب سياسيًا فضلاً عن تفريخ العناصر الإرهابية التي تتلقى تمويلات تصل لحزب الإصلاح في الغالب من دولة قطر، فيما تعمل تركيا - المنهارة اقتصاديًا - على دعم هذه الحاضنة سياسيًا.

الدور المشبوه الذي يمارسه حزب الإصلاح أثار الكثير من المطالب بضرورة إزاحة المنظمات الإخوانية من الجنوب بشكل كامل، وعدم السماح بتشكيل أي مكونات قد تمثّل تهديدًا لاستقراره، مع ضرورة توخي الحذر من تحايل ما تسمى بالشرعية في إطار عملياتها العدائية ضد الجنوب.

ما يستدعي لعب هذا الدور في أسرع وقت ممكن يعود إلى أن الجرائم التي ترتكبها منظمات الإخوان، كانت قد اعترفت - بنفسها - بأنها ارتكبت في وقت سابق انتهاكات جسيمة في المناطق التي اقتحمتها المليشيات الإخوانية، وقد وقع ذلك تحديدًا في محافظة مأرب.